# الأمن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود

**الأستاذ: محفوظ رسول**
**كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر03**

**البريد الإلكتروني: mahfoud_89@yahoo.fr**

**ملخص بالعربية:**

يهدف هذا المقال إلى فهم وتحليل واقع الأمن الطاقوي الروسي على ضوء التحديات الطاقوية الراهنة التي تواجه روسيا؛ والتي تضم توليفة واسعة من التحديات الطاقوية ذات البعد الداخلي؛ المتمثلة في صعوبة الاستخراج الكافي لمصادر الطاقة، وكذا نقص التقنيات الروسية اللازمة لاستخراج تلك المصادر. فضلا عن تلك الأبعاد الخارجية التي تمس صميم الأمن الطاقوي الروسي؛ والتي تكمن في التبعية الطاقوية الروسية لسوق الطاقة الأوروبي، إلى جانب شبكة أنابيب الطاقة المنافسة لروسيا، ناهيك عن تحديات تنويع الإمدادات الطاقوية الروسية نحو أسواق طاقوية عالمية جديدة. زيادة على تلك الرهانات الطاقوي لروسيا.

**الكلمات المفتاحية:** مفهوم الأمن الطاقوي, المقاربة الروسية لأمن الطاقة, تحديات أمن الطاقة الروسي, رهانات الأمن الطاقوي الروسي.

## Abstract :

This article aims to understand and analyse the reality of the Russian energy security in the light of the current energetic challenges that facing Russia, concerning a large range of energetic challenges with internal

dimension; including difficulties in terms of energy sources extraction. As well as the lack in the needed Russian techniques to extract the sources concerned. Besides to the external dimensions that affect the core of the Russian energy security; and that tied to the Russian energy dependency to the European energy market, along with the energy pipelines network that competing Russia, regardless the Russian energy supplies diversifying challenges into new global markets.

**Key Words**: Energy security concept, Russia approach to energy security, the Russian energy security challenges, the Russian energy security opportunities.

**مقدمة:**

يعد موضوع الأمن الطاقوي الروسي وتحدياته الراهنة أحد أهم القضايا الأمنية الموجعة في المأمورية السياسية لروسيا؛ ذلك ان روسيا هي أكبر فاعل طاقوي في أوراسيا بفضل قدراتها الطاقوية الهائلة، والتي تتكئ عليها روسيا. فضلا عن مكانتها كأحد أهم منتجي ومصدري الطاقة نحو كبرى المناطق المستهلكة لهذه المصادر، سيما في أوروبا وآسيا. بيد ان هذا الفاعل الطاقوي الكبير يواجه تحديات أمنية طاقوية جدية تمس صميم أمنه الطاقوي؛ والمتمثلة أساسا في تلك التبعية الروسية الشديدة نحو السوق الطاقوي الأوروبي، فضلا عن تلك التحديات والصعوبات التي تواجهها امدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق الطاقوية الكبرى، حينما تجتاز مناطق ودول العبور الطاقوي مثل أوكرانيا. ناهيك عن تلك التحديات الطاقوية الناتجة عن اللعبة الكبرى المتمثلة في حروب أنابيب الطاقة المنافسة لمشاريع الطاقة الروسية وأسواقها التقليدية.

وتراهن روسيا أثناء محاولات ضمان وتعزيز أمنها الطاقوي على مجموعة من الفرص والرهانات الطاقوية القائمة على حفظ مكانة روسيا في السوق الطاقوي الأوروبي من جهة، والبحث في الوقت نفسه عن أسواق عالمية جديدة مماثلة لتلك

الأسواق الأوروبية عبر مشاريع طاقوية جديدة ومكلفة، قد تشكل أعباء مالية كبيرة على روسيا. وعلى هذا النحو أمكننا طرح التساؤل التالي:

ماهي فرص وقيود الأمن الطاقوي الروسي على ضوء المتغيرات الطاقوية الراهنة؟ والى أي مدى يمكن لروسيا من ان تنجح في تجاوز هذه التحديات وانجاز متطلبات أمنها الطاقوي؟. وتكون الاجابة على هذه التساؤلات عبر المحاور التالية:

## المحور الأول: مفهوم الأمن الطاقوي الروسي

ترجع الأدبيات السياسية استخدام مفهوم الأمن الطاقوي الى مطلع القرن العشرين، وتحديدا كما يقول دانييل يورغن الى فترة الحرب العالمية الأولى؛ أين اتخذ آنداك اللورد تشرشل قرارا تاريخيا بتحويل تشغيل السفن الحربية البريطانية من الفحم الى النفط، طموحا منه لجعل تلك السفن أسرع وأكثر فاعلية من نظيرتها الألمانية. والحقيقة أن هذا القرار كان يعني أيضا الاعتماد على الإمدادات الطاقوية غير الآمنة حينها من بلاد فارس، بدلا من فحم "ويلز". وقد عرّف تشرشل مفهوم أمن الطاقة، آنذاك قائلا أنه" يكمن في التنوع والتنوع وحده lie in variety and variety alone". وهكذا ومنذ قرار تشرشل ذاك- وللمرة الأولى- أصبح أمن إمدادات الطاقة فيما وراء البحار إحدى المسؤوليات الكبرى للدول.[1]

وتطور هذا المفهوم من ارتباطه "بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية"- وذلك حينما حصلت معظم الدول المنتجة على استقلالها السياسي- الى مفهوم آخر يتعلق "بأمن العرض والطلب" نتيجة لكبرى الأزمات الطاقوية، فقد ازداد الاهتمام بالمفهوم إبان الحظر النفطي لعام 1973 الذي قامت به الدول العربية المنتجة للنفط تجاه الدول الصناعية الغربية الداعمة لإسرائيل. ثم ليتطور المفهوم الى مضمون آخر يتعلق "بأمن المنشآت الطاقوية"، حيث اكتسب المفهوم بعدا أعمق مع ظهور ما

---

foreign affairs, Volume 85, no.2 (march-april"ensuring energy security,"[1] - Daniel Yergin, 2006), p p.69-82.

يسمى الحرب على الإرهاب عقب أحداث 2001/9/11، وقيام التنظيمات الإرهابية بتهديد المنشآت والإمدادات النفطية نحو الغرب. وصولا إلى مفهوم "أمن الإمدادات الطاقوية" المتعلق بالعوامل الطبيعية، خاصة بعد إعصاري "كاترينا" و"ريتا" في الولايات المتحدة الأمريكية أوت-سبتمبر 2005 وهكذا ومنذ بروز شيوع استخدام مفهوم أمن الطاقة وهو في حالة ديناميكية. نتيجة تتباين تصورات الدول للمفهوم نتيجة لموقعها في سوق الطاقة منتجة أو مستهلكة.

ويقوم مفهوم أمن الطاقة عند الدول المصدرة لمصادر الطاقة؛ عموما على أنه أمن الطلب؛ بمعنى ضمان انتاج كافي من مصادر الطاقة، مع ضمان الطلب المستمر عليها، وبأسعار تنافسية(عالية) تسدد تكاليف الاستثمار وتحقق عوائد مالية مهمة. بينما يقوم المفهوم عند الدول المستوردة لمصادر الطاقة على أنه أمن الامدادات الطاقوية؛ بمعنى ضمان إمدادات طاقة كافية، من موردين موثوق بهم، مع ضمان الوصول الآمن لهذه الامدادات دون خطر اعاقتها، وبأسعار معقولة (منخفضة) من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو، وبتكلفة اجتماعية أقل.[2] وهكذا يصبح السعرين المنخفض والمرتفع أحد أهم تحديات ضمان أمن الطاقة بين الدول المصدرة والمستوردة لمصادر الطاقة، ذلك ان فكرة السعر الملائم أو المناسب هي فكرة غامضة ومحيرة، فالسعر الملائم لدولة ما ليس ملائما لدولة لأخرى. وهو ما يسهم بدوره في تقليص أوجه التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة حتى يفضي في الأخير إلى ما يسمى **بمعضلة الطاقة**؛ والتي تعني" **أن سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها، سوف يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى**".[3]

---

[2]- علي حسين باكير، تقديم محمد المجذوب، التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات(بيروت: دار المنهل اللبناني،2010)،ص48.

[3]- عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص.45.

ومن نافلة القول، أن أمن الطاقة يعني التوازن السليم بين العرض والطلب على الطاقة بغرض تسهيل وخدمة التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي لكل من المصدرين والمستوردين. إنه توازن يقصد منه التوافق بين مجموعة متنوعة من مصادر الطاقة ومجموعة معقدة من الاحتياجات. ومعنى هذا أن ننظر الى أمن الطاقة نظرة تعاونية لا نزاعية.

ولا يشذ المفهوم الروسي لأمن الطاقة عن باقي الدول المنتجة والمستوردة لهذه المصادر؛ حيث تعرف أمنها الطاقوي- مثلما يذهب اليه الباحث بمركز استراتيجية الطاقة بموسكو Belova M. - على أنه: **" ليس هناك تعريف وحيد لأمن الطاقة.. لروسيا مثل أي مورد طاقوي آخر، أمن طاقة.. يدور حول أمن الطلب.. وأسعارا طويلة المدى، والتزامات طويلة المدى أيضا.."**.[4] والحقيقة يقوم أمن الطاقة الروسي على ضرورة الاستخراج الكافي من مصادر الطاقة الروسية الواقعة في مناطق جغرافية صعبة وقاسية، مثلما يتضمن ضرورة الوصول الآمن الى الأسواق الطاقوية العالمية، خاصة الأوروبية منها. فضلا عن ضرورة التصدير الآمن لإمدادات الطاقة الروسية دون عرقلتها من طرف دول العبور، وبأسعار عالية تحقق أرباحا مهمة. زيادة على ضرورة امتلاك التكنولوجيات المناسبة والضرورية لاستخراج الطاقة، وامتلاك والتحكم في شبكة خطوط نقلها نحو الأسواق الخارجية. ناهيك عن ضرورة التنويع وخلق توازن سليم في أسواق الطاقة الروسية بما لا يجعل روسيا تابعة نحو سوق طاقوي واحد. والحقيقة يجعل هذا المفهوم من روسيا فاعلا ودولة محورية مهمة في توازنات الطاقة في السوق الدولية باعتبارها منتجا طاقويا كبيرا. فلا عجب

---

[4] Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas "- Jack D. Sharples, Environmental Politics, Vol. 22, No. 4, (routledge, 2013).p.3."exports to the EU,

من استخدام الأدبيات السياسية لعبارة:" **ليس لروسيا سياسة خارجية وإنما سياسة طاقة**".[5]

وهكذا يقوم مفهوم أمن امدادات الطاقة الروسية بصورة بسيطة على؛ ضمان الظروف التي يمكن من خلالها وصول امدادات الطاقة الى الطرف المتلقي، مع مستوى مقبول من خطر تعطل الامدادات، عبر معظم سلسلة الطاقة( بما في ذلك مناطق المنبع، مرافق التصدير، ومواطن العبور).

## المحور الثاني: الامكانات الطاقوية الروسية: وفرة في القدرات وصعوبات في الاستخراج

تعد روسيا فاعلا طاقويا كبيرا؛ ذلك أنها تمتلك أكبر احتياطي عالمي من مؤكد من الغاز الطبيعي،[6] وبنسبة قدرها 1.68 ترليون م$^3$، وهذا معناه ان روسيا تتلك لوحدها ربع الاحتياطي العالمي المؤكد من هذا المورد، متبوعة بإيران وقطر والولايات المتحدة الأمريكية. وتهيمن شركة غازبروم المملوكة للدولة الروسية على معظم عمليات انتاج وتصدير الغاز الطبيعي الروسي وبنسبة تفوق مقدار 70% من اجمالي انتاج وتصدير الغاز الطبيعي لروسيا. وهكذا تغدو روسيا أكثر احتكارا لسلسة الطاقة(الانتاج، النقل، والتصدير) وبما يزيد من هيمنتها على هذا المورد.[7]

ويصل الانتاج الروسي من الغاز الطبيعي مقدار 605 مليار م$^3$ سنوي، بيد أنه يتم استهلاك منه نحو 413 مليار م$^3$ في السوق المحلي الروسي، بينما يتم تصدير الباقي الى نحو أسواق الطاقة العالمية، سيما نحو دول أوروبا. وتشير التقديرات الى

---

[5]- نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيره على التوازن الاستراتيجي العالمي(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009)، ص.1.

[6]- نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين( القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، 2010)، ص.25.

[7] - U.S. Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Russia, 2016, p. 4.

هذا المعدل سوف يقفز الى انتاجي قدره 723 مليار م$^3$ بحلول عام 2035، فضلا عن انه سيتم خلالها استهلاك مقدار 459 مليار م$^3$ في سوق الطاقة المحلي لروسيا، وتصدير مقدار 268 مليار م$^3$ في الوقت نفسه.

وتتركز معظم وجهات صادرات الغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا، وتحديدا نحو ثلاث دول أوروبية هي: المانيا بنسبة قدرها 22% من اجمالي توريدات الطاقة الروسية نحو أوروبا، وتركيا بمقدار 13%، ثم ايطاليا بنسبة 12%.[8]

وتمتلك روسيا ثامن أكبر احتياطي عالمي من النفط بما يعادل مقدار من 10 الى 12% من الاحتياطي العالمي للنفط( 80 مليار برميل مؤكد)، وتعد روسيا ثاني أكبر منتج عالمي لهذا المورد، حيث انتجت عام 2015 مقدار 10.25 مليون برميل يومي من النفط الخام، جعلها تستهلك منه نحو 3.5 مليون برميل يومي في السوق المحلي الروسي، وتصدر ما يفوق عن 07 مليون برميل يومي من النفط حينها. ويتوقع ان تتراجع قدرات الانتاج النفطي الروسي بحلول عام 2035 الى مستوى 9 مليون برميل يومي بدلا من 10 مليون برميل يومي الحالية. ويتوقع بموازاة ذلك زيادة الاستهلاك المحلي الروسي من النفط الى ما يقارب 4 مليون برميل يومي من النفط، وهكذا فان روسيا لن تصدر حينها سوى مقدار 5 مليون برميل يومي من النفط بدلا مما هي عليه في مستوي 7 مليون برميل يومي.[9]

## المحور الثالث: التحديات الراهنة للأمن الطاقوي الروسي

تواجه روسيا مجموعة واسعة من التحديات الأمنية الطاقوية التي تقوض راهن ومستقبل أمنها الطاقوي؛ حيث تتمثل هذه التحديات في النقاط التالية:

---

[8] - bp. Statistical review of world energy,2016.

[9]- ممدوح سلامة، أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط،: فائض الانتاج أم السياسة الدولية؟(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.65.

**أولا: تحدي تراجع الانتاج الطاقوي الروسي نظير العقوبات الاقتصادية الحالية:** صحيح ان روسيا تتمتع بقدرات طاقوية كبيرة تجعلها قوة طاقوية عظمى، بيد ان الحفاظ على مستويات هذه القوة هو أحد أهم تحديات الأمن الطاقوي الروسي الموجهة؛ حيث قوضت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا نظير الأزمة الأوكرانية، وقيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم، قوضت فرص روسيا في الحصول على التقنيات الغربية المتطورة المستخدمة في عمليات انتاج النفط والغاز في تلك الحقول والمكامن النفطية الوعرة في شرق سيبيريا ومنطقة القطب الشمالي، وتكنولوجيا انتاج الطاقة الصخرية، وهكذا لن تتمكن روسيا من تطوير مشاريعها الطاقة وقدراتها الانتاجية دون تلك التقنيات الغربية اللازمة. وعلى هذا الأساس يتوقع تراجع الانتاج الطاقوي الروسي من النفط بحلول عام 2035 بمستوى مليوني برميل يومي من النفط كاملة.

**ثانيا: تحدي تذبذب وانخفاض أسعار الطاقة في السوق الدولية:** حيث سجل تراجع الأسعار في السوق الدولية انحدارا تنازليا من عتبة 109 دولار للبرميل من النفط مع مطلع جانفي 2014، لينزل الى عتبة أقل من 30 دولار للبرميل منتصف جانفي 2016. وهذا التراجع ناتج عن انخفاض الطلب العالمي على الطاقة نتيجة تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي لدى كبرى الدول الصناعية، فضلا عن وفرة فائضا في العرض الطاقوي تجاوز مليوني برميل نفط. وهذا بسبب دخول النفط الصخري الأمريكي الى السوق الدولية، وقرار أوبك بعدم خفض سقف إنتاجها وإبقائه في حدود 30 مليون برميل يومي. وانعكس هذا الواقع بصفة مباشرة على حالة الأمن الطاقوي الروسي، بما انعكس بدوره على عائدات روسيا من تصدير هذا المورد، حيث انخفضت ايرادات روسيا من هذا المورد الى مستوى النصف مقارنة على ما كانت عليه قبل سنتين مضت.[10] حيث أعلنت الحكومة الروسية في جانفي 2015 عن

[10]- محفوظ رسول، " السياحة كبديل مستديم للريع النفطي في الجزائر"، في الملتقى الدولي الأول حول السياحة الجزائرية بين متطلبات الواقع والتسيير العقلاني، المنظم من طرف مخبر علم

نيتها بيع بعض من اسهم شركاتها الطاقوية، وذلك حينما باعت روسيا في أكتوبر 2015 مقدار 50 % من حصتها من أسهم شركة bashneft الروسية بمقدار 5.3 مليار دولار.

**ثالثا: تحدي العبور الآمن لإمدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق العالمية**: يعد مفهوم أمن العبور أحد المضامين الجديدة لمفهوم أمن الطاقة. وتواجه روسيا معضلة عرقلة امداداتها الطاقوية نحو الأسواق العالمية، سيما الأوربية منها؛ حيث تتجه معظم صادرات الطاقة الروسية عبر شبكة واسعة من الأنابيب؛ يعتمد أهمها على أوكرانيا كدولة عبور لإمدادات الطاقة الروسية، أين يمر حاليا ما يفوق 50% من توريدات الطاقة الروسية نحو أوروبا عبر أوكرانيا، وتحديدا عبر خط دروشبا (خط الصداقة). وتثبت الشواهد التاريخية أن أوكرانيا لطالما شكلت نقطة ضعف منيعة لإمدادات الطاقة الروسية نحو أوروبا. وقد تجلى ذلك بوضوح على اثر الأزمة الأوكرانية لعام 2009 حينما قامت أوكرانيا بعرقلة امدادات الطاقة الروسية نحو السوق الأوروبي، بل وقامت أوكرانيا باقتطاع مستويات مهمة من الطاقة الروسية الموجهة لأوروبا، حيث مان ذلك بطريقة غير قانونية ودون أدنى وجه حق. فضلا عن قيام أوكرانيا حينمها بابتزاز روسيا عبر رفها لتعريفات عبور الطاقة الى مستوى 3 دولار لكل ألف م$^3$ من الغاز/100كلم. وتكمن أيضا خطورة التبعية الطاقوية الروسية لدول العبور مثل أوكرانيا في خطر عرقلة هذه الامدادات، ناهيك عن صعوبة التخلص من هذه التبعية الى ما قبل عام 2025، نظرا لضخامة تكلفة مشاريع الطاقة البديلة التي قد تجتاز أوكرانيا.[11]

---

اجتماع المنظمات والمناجمنت، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، 09-10 مارس 2016، ص.5.

[11] - Simon Pirani and KatjaYafimava , Russian Gas Transit Across Ukraine Post-2019 : pipeline scenarios, gas flow consequences, and regulatory constraints( University of Oxford : the Oxford Institute for Energy Studies, February 2016.)p.18.

**رابعا: تحدي خطوط أنابيب الطاقة المنافسة لروسيا:** تواجه روسيا شبكة واسعة من خطوط الطاقة المنافسة لروسيا وأسواقها التقليدية في اوروبا؛ حيث تتجه دول أسيا الوسطى(خاصة كازاخستان وأذربيجان) ودول المشرق العربي(قطر) ودول الجوار(ايران)، ودول شمال افريقيا، بمباشرة عديد الأنابيب المنافسة لروسيا أهما:

– أنبوب باكو-جيهان النفطي: يعد هذا الأنبوب منافسا لروسيا في سوق الطاقة الأوروبي، حيث تم بناؤه عام 2005، بغية نقل امدادات الطاقة من أذربيجان عبر جورجيا، ليصب في ميناء جيهان التركي بقدرة نقل قدرها ربع مليون برميل يومي من النفط.[12]

– أنبوب باكو- أرضروم للغاز الطبيعي: ويعد خطا منافسا لإمدادات الغاز الروسي نحو أوروبا، حيث تم انشاء هذا الخط لنقل مقدار 8.8 مليار م$^3$ من الغاز سنويا من كزاخستان أذربيجان نحو تركيا، وقد تم انشاء هذا الخط عام 2006.

– أنبوب نابوكو: يمثل هذا الخط مبادرة أوروبية مدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، قصد كسر الهيمنة الروسية على امدادات الطاقة نحو أوروبا، عبر بناء هذا الانبوب لنقل امدادات الطاقة نحو اوروبا من مناطق آسيا الوسطى، وتحديدا حقل شاه دنيز بأذربيجان، بطاقة تمريرية قدرها 31 مليار م$^3$ من الغاز سنويا بحلول عام 2017. والحقيقة تكمن خطورة بناء هذا الأنبوب بالنسبة الى روسيا في كونه يربط رابع أكبر احتياطي عالمي من الغاز مع السوق الأوروبي دون المرور عبر روسيا، وهو ما سوف يحد من حصة روسيا في سوق الطاقة الأوروبي وهيمنتها عليه.[13]

– تحدي المشروع العربي لنقل الغاز نحو أوروبا عبر سوريا وتركيا: يواجه الأمن الطاقوي الروسي تحديا آخر؛ وهو نقل امدادات الطاقة من دول المشرق العربي عبر

---

[12] - Antonio Marquina," The Southeast–Southwest European Energy Corridor," in Antonio Marquina

(ed.) Energy Security Visions from Asia and Europe(Palgrave Macmillan: New York, 2008), p.65.

[13]- طارق رضوان، حرب الطاقة المقدسة: النفط والغاز والدم(مصر: هلا للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 552.

بناء أنبوب لنقل الطاقة باتجاه سوريا وتركيا ومنه الى اوروبا، حيث تندفع قطر أشد اندفاع لتجسيد مثل هذا المشروع لنقل امداداتها الطاقوية من الغاز عبر الأنابيب نحو أوروبا بدلا من الناقلات النفطية التي تجتاز عديد المضائق البحرية المزدحمة. وهنا عول روسيا على بقاء الوضع الراهن في سوريا بغية عرقلة تجسيد مثل هذا المشروع.

– تحدي أنابيب الطاقة الجديدة من شمال افريقيا نحو أوروبا: اتجهت الدول الأوروبية لتشجيع اقامة مشاريع أنابيب جديدة لنقل الطاقة من شمال افريقيا، مثل ليبيا والجزائر، وحتى من نيجيريا، عبر شبكة خطوط أنابيب جديدة لعل أهمها مروع ميد غاز من الجزائر الى اسبانيا لنق مقدار 8 مليار م$^3$ من الغاز الطبيعي نحو أوروبا وقد انجز عام 2011. ومشروع جالسي لنقل الغاز نحو ايطاليا وفرنسا، وكذا مشروع الأنبوب العابر للصحراء لنقل امدادات الطاقة من نيجيريا عبر النيجر والجزائر نحو أوروبا أيضا.[14] وهو ما يساهم في تقليص حصة روسيا في أسواق الطاقة بجنوب أوروبا، فضلا عن منافسة مشاريع الطاقة الروسية هناك؛ مثل مشروع السيل الجنوبي والسيل التركي.

وهكذا يتضح جليا ان روسيا تواجه توليفة واسعة من التحديات التي تمس صميم أمنها الطاقوي في الوقت الراهن وعلى المدى القريب، بما يستدعي من صناع السياسات في روسيا من بناء سياسات واستراتيجيات طاقوية بعيدة المدى، تقوم على انجاز متطلبات الأمن الطاقوي الروسي عبر أبعاده الشاملة.

## المحور الرابع: فرص الأمن الطاقوي الروسي

[14] - Ali Aissaoui, Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies( university of oxford: Oxford Institute for Energy Studies, May 2016),p.21.

تقوم روسيا بمباشرة مجموعة واسعة من السياسات الرامية الى ضمان الأمن الطاقوي الروسي، جعل من روسيا تمتلك- على حد تعبير البعض- **سياسة طاقة وليس سياسة خارجية.**[15] ونورد هذه السياسات وفق ما يلي:

– التعاون والتنسيق مع كبار منتجي الطاقة: وهنا تطرح روسيا فكرة التنسيق مع كبار منتجي الطاقة، سيما مع دول الأوبك. حيث يهدف هذا التعاون والتنسيق مع المنتجين إلى الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط من خلال التحكم في حجم الإنتاج. وقامت لهذا السبب روسيا بطرح مبادرة إنشاء منتدى للدول المصدرة للغاز بغية فك الارتباط بين أسعار الغاز وأسعار النفط، والتنسيق بين مصدري الغاز فيما يتعلق بالأسعار. الأمر الذي يسهم في بلورة سوق عالمي للغاز، وقد تم الإعلان عن قيام هذه المنظمة وتوقيع الميثاق الخاص بها في ختام منتدى الدول المصدرة للغاز في 23 ديسمبر2008 وتم اختيار الدوحة مقرا لها. حيث بإمكان هذا التحالف أن يؤثر في اقتصاديات السوق النفطي كونه يضم 57 % من الاحتياطي العالمي من الغاز.[16]

– تنمية الصادرات الروسية من النفط والغاز: وذلك من خلال زيادة عدد الخطوط والأنابيب وحتى زيادة الناقلات البحرية حيث قدمت روسيا خطة امتدت بين عامي 2000- 2010 قامت فيها ببناء 73 سفينة جديدة بحمولة إجمالية تصل إلى 4012 ألف طن من النفط الخام. وزيادة فرص الاستكشاف في مناطق القطب الشمالي، وسلسلة جبال لومونوسوف.

– السعي نحو السيطرة على أنابيب الطاقة البديلة: وتسعى روسيا إلى السيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية، حيث قام الرئيس الروسي بوتين في ماي2007 بجولة في آسيا الوسطى ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز من دول آسيا الوسطى، حيث وقع اتفاقية مع الرئيس الكازاخي"نزار بايف" لزيادة كميات النفط الكازاخي المصدرة عبر روسيا

---

[15]- نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، مرجع سابق،ص.1.

[16]- عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وأزمة الفترة الانتقالية(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)،ص.77.

نحو أوروبا. أعقب ذلك توقيع "بوتين" لاتفاقية مع الرئيس التركماني"بيردي محمودوف" لمد خط غاز جديد من تركمنستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان، كما تضمن الاتفاق شراء روسيا للغاز التركماني بأسعار تقل عن أسعار بيع الغاز الروسي في أوروبا.

– تنمية الاستثمارات الطاقوية الروسية في الخارج: وجاء في هذا الصدد الاتفاق بين شركة "غاز بروم" الروسية، وشركة "سوناطراك" الجزائرية، والذي بموجبه تحصل غازبروم على فرص بناء أنبوب الغاز **"جالسي"** الممتد من الجزائر إلى ايطاليا عبر جزيرة سردينيا. إضافة على مشاركتها في "أرامكو-السعودية" في التنقيب عن الغاز في شمال الربع الخالي. كما عملت روسيا بتدعيم مكانتها على المستوى التقني من خلال نجاحها في تطوير تقنية تسييل الغاز الذي حققت فيه خطوات فاعلة في إنشاء أولى محطات التسييل(تحويل الغاز من الحالة السائلة بتبريده إلى 162 درجة تحت الصفر) وذلك في جزيرة "سخالين" في أقصى شرق الأراضي الروسية، وهو ما أدى بروسيا إلى تنويع الأسواق وتوجهها إلى المستهلكين في شرق آسيا.

– تنمية الاستثمارات الروسية المشتركة مع الدول المنتجة للنفط والغاز، حيث تعتمد روسيا في ذلك على خبراتها وتقنيتها في مجال الاستخراج والتنقيب عن البترول، حيث تعتبر شركة "غاز بروم"، "ولوك أويل" من كبرى الشركات العاملة في مجال الطاقة.

– تتجه الدولة الروسية إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي تحفز(بزنس) النفط والغاز على التوجه نحو المصادر الجديدة بغية تفعيل الاستكشاف الجيولوجي، حيث تقوم بتخفيض الضريبة على استخراج الثروات الطبيعية، وتفرض تعريفة الصفر لهذه الضريبة على المكامن في المناطق الوعرة، وتعطي فترة تأجيل الدفع الضريبي على استخراج الثروات الطبيعية في الجرف القاري.[17]

– تنويع طرق وخطوط الإمداد الطاقوية عن طريق مد شبكة أنابيب جديدة، تجتنب دول العبور الحالية مثل أوكرانيا، وتمثل ذلك في؛

[17]- يفغيني بريماكوف، العالم بدون روسيا قصر النظر السياسي وعواقبه(تر.عبد الله حسن، دمشق : دار الفكر،2010 )، ص.183.

- **مشروع التيار الشمالي الأول والثاني:** وتقوم فكرة هذا المشروع على مد أنبوبين لنقل الغاز الطبيعي من روسيا مباشرة نحو سوق الطاقة في ألمانيا عبر العبور في أسفل بحر البلطيق على امتداد قدره 1200 كلم. وبطاقة اجمالية قدرها 55 مليار م3 سنوي من الغاز. وقد بدأ تدفق الغاز من الأنبوب الأول في 06 سبتمبر 2011. بينما يتم حاليا التخطيط لمد انبوب ثاني يحمل القدرات نفسها التي يحملها الأنبوب الأول. وهكذا ستقوم روسيا بنقل امداداتها الطاقوية نحو أهم الأسواق الطاقوية الأوروبية بصفة مباشرة ودون الحاجة لدول العبور التي لا طالما شكلت ثغرة منيعة للأمن الطاقوية الروسي. وهكذا يسمح تنويع طرق الامداد لروسيا بزيادة فرص أمنها الطاقوي؛ فمن جهة يقلص من تكاليف العبور للامدادات الروسية، ومن جهة يقلل من مخاطر الانقطاع في الامدادات الطاقوية عن أوروبا. وأداة من أدوات القوة الروسية، فضلا عن أنه أداة لمعاقبة بلدان العبور التي تسببت في عديد المرات بمشاكل لنقل الغاز الروسي، كما يعد أداة لإبقاء التأثير السياسي في العلاقات الروسية-الأوروبية، بينما تتجنب من خلاله روسيا أية ضغوط سياسية كان من الممكن ان تحدث من دول العبور، فضلا عن تجنب تكاليف العبور التي كانت تدفعها روسيا.

وتكمن أيضا أهمية المشروع في طاقة تمريره للغاز الروسي المباشر نحو أوروبا الغربية، وهي تصل مباشرة الى أوروبا دون مناطق عبور، خاصة نحو المانيا التي تعد أكبر مستهلك طاقوي أوروبي، وعلى هذا النحو يمكن القول ان روسيا نجحت في ربط المانيا بروسيا، فيما يمكن ان نسميه اعتمادا طاقويا متماثلا بين الطرفين، حيث لن يكون من السهل ان يستغني اي من الطرفين على الطرف الآخر في الوقت الراهن.

- روسيا تتحول من رهانها على مشوع التيار الجنوبي الى اطلاقها مشروع السيل التركي: إضافة إلى خط التيار الشمالي-الذي يعد مشروعا روسيا ناجحا- عملت روسيا على مد أنبوب آخر عبر الجنوب من روسيا نحو جنوب أوروبا عبر أسفل البحر الأسود، حيث انطلقت مبادرة المشروع في جوان 2007 كمشروع مشترك بين "غاز بروم" الروسية، وeni الايطالية. ويبلغ طول الخط 900 كلم، وتصل طاقته التمريرية 63 مليار متر مكعب سنويا. وجاء هذا المشروع كرد روسي على مشروع نابوكو. حيث ينقسم الأنبوب إلى شعبتين؛ تتجه الأولى شمالا عبر بلغاريا وصربيا وصولا إلى النمسا،

وتتجه الثانية غربا عبر بلغاريا واليونان وصولا إلى ايطاليا.[18] بيد أن هذا المشروع تم الغاؤه في شهر أكتوبر 2016، وحل محله مشروع السيل التركي؛ الذي تهدف من خلاله روسيا إلى بناء أنبوبين لنقل الغاز باستطاعة تمريرية لكل أنبوب واحد تصل إلى 15.75 مليار متر مكعب من الغاز سنويا؛ حيث يقوم هذا الأنبوب الأول بتلبية احتياجات السوق التركية من الطاقة، بينما يخصص الأنبوب الثاني لتوريد الطاقة نحو جنوب دول جنوب أوروبا، وتحديدا ايطاليا.

- تنويع مناطق الامدادات الطاقوية الروسية: تبنت روسيا فكرة تنويع امداداتها الطاقوية نحو الأسواق الآسيوية، بعدما ادركت حقيقة اعتمادها على أسواق الطاقة الأوروبي؛ التي تنوي بالأساس خفض امداداتها من روسيا. وهنا تراهن روسيا بصفة أساسية على السوق الطاقوي في الصين، حيث قامت روسيا بتوقيع صفقة تاريخية مع الصين في 21 ماي 2014 حول امدادات الغاز الطبيعي الروسي، وصلت قيمتها أكثر من 400 مليار دولار؛ حيث تزود بموجبها روسيا سوق الطاقة الصيني بنحو 38 مليار م$^3$ من الغاز سنويا، وعبر عقد يمتد لمدة 30 سنة، وذلك عبر خط أنابيب ينطلق من أقصى الشرق الروسي نحو الصين مع حلول عام 2018، وهو الخط المسمى قوة سيبيريا the Power of Siberia pipeline. بينما وقع البلدان في شهر نوفمبر من السنة نفسها على مد أنبوب ثاني هو خط ألتاي Altai، حيث تقوم بموجبه روسيا أيضا بتصدير نحو 30 مليار م$^3$ أخرى من الغاز سنويا نحو الصين، وهكذا فإن روسيا ستمد الصين بما مجموعه 68 مليار م$^3$ من الغاز سنويا وعلى امتداد قدره 30 سنة.[19]

**خلاصة واستنتاجات:**

ويستخلص مما سبق ان المفهوم الروسي لأمن الطاقة، هو مفهوم يقوم على مبدأ أمن الطلب على الطاقة؛ بما يضمن أمن الاستخراج الكافي لمصادر الطاقة

---

[18] - المرجع نفسه،ص.81.

[19] - Miyeon Oh, Sino-Russian Strategic Energy Ties: Enduring Partnership or Fragile Bonds? (Atlantic Council: Global Energy Center, September 2016),p.1-12.

وتنميتها وتطويرها، والحصول على الاستثمارات والتكنولوجيا اللازمة لها، فضلا عن ضرورة الحصول على أسعار مرتفعة لإمدادات الطاقة، تمكن من مواصلة عمليات الانتاج والاستكشاف الطاقوي، وتدفع دوران عجلة التنمية الاقتصادية.

ويستخلص أيضا، ان روسيا هي أحد أهم القوى الطاقوية العالمية التي لا يمكن اغفالها على المديين المتوسط والبعيد، وذلك نظرا لضخامة الاحتياطي الطاقوي الروسي الذي يعتد به، سيما وان معظم مشاريع الطاقة الروسية هي قيد الاستكشاف والتطوير بما يجعل روسيا خزانا طاقويا واعدا.

ويستخلص ان روسيا تواجه تحديات جدية تمس صميم أمنها الطاقوي، نتيجة لتبعيتها العالية لدول في امداداتها الطاقوية نحو السوق الطاقوي الأوروبي. كما تتمثل تحدياتها في تلك الرهانات الأوروبية نفسها، وعلى هذا الأساس يتطلب على روسيا اتباع مجموعة من الرهانات المهمة لأمنها الطاقوي؛ تمثل أولها في تنويع خطوط أنابيب الطاقة نحو السوق الطاقوية الأوروبية بعيدا عن مناطق الامداد ذات الطبيعة النزاعية مع روسيا، والمتمثلة أساسا في أوكرانيا. وهنا طرحت روسيا فكرة تجسيد مجموعة من أنابيب الطاقة تجاه أوروبا ولعل أهمها مشروع السيل الشمالي قصد استمرار الهيمنة الروسية على امدادات الطاقة الأوروبية.

وطرحت روسيا فكرة تنويع مناطق الامداد بعيدا عن أوروبا، وذلك بالتوجه نحو السوق الطاقوية الآسيوية، التي تمثل أحد الرهانات والأسواق الواعدة لامدادات الطاقة الروسية خاصة مع التوقعات المستقبلية بتنامي الطلب على الطاقة هناك، سيما مع الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية. وهذا ما يمكن ان يشكل أحد أهم محاور التوازن في امدادات الطاقة الروسية قصد التخفيف من التبعية نحو السوق الطاقوية الأوروبية.

ويمكن القول على هذا النحو ان روسيا نجحت نسبيا في انجاز متطلبات أمنها الطاقة على ضوء ما تشهده من تحديات راهنة، غير ان ضمان وتعزيز الأمن الطاقوي

الروسي يتطلب في الوقت نفسه تكاليف وأعباء مالية كبيرة من مشاريع أنابيب واستثمارات في الصناعة النفطية، قد لا تقدر روسيا على تحملها، سيما مع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، بغية الحد من قدرات هذه الدولة العظمى. وهذا الصراع الطاقوي الذي تخوضه روسيا سوف يحدد مكانة ومنزلة روسيا على الصعيدين الاقليمي والدولي، بل وسوف يحدد الى حد كبير قدرا مهما من التوازنات الدولية في المرحلة القادمة التي تشهد عودة روسيا من باب الأزمة الأوكرانية والسورية وعلى ضوء اتكائها على قدراتها الطاقوية.

## المراجع :


- Daniel Yergin,"ensuring energy security,"**foreign affairs,** Volume 85, no.2 (march-april 2006), p p.69-82.

- علي حسين باكير، تقديم محمد المجذوب، **التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: ديبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات**(بيروت: دار المنهل اللبناني،2010)،ص48.

- عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص.45.

- Jack D. Sharples, "Russian approaches to energy security and climate change: Russian gas exports to the EU," **Environmental Politics,** Vol. 22, No. 4, (routledge, 2013).p.3.

- نورهان الشيخ، **سياسة الطاقة الروسية وتأثيره على التوازن الاستراتيجي العالمي**(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009)، ص.1.

- نورهان الشيخ، **السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين**( القاهرة: مركز الدراسات الأوروبية، 2010)، ص.25.

- U.S. Energy Information Administration, **Country Analysis Brief: Russia**, 2016, p. 4.

- bp. Statistical review of world energy,2016.

- ممدوح سلامة، **أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط،: فائض الانتاج أم السياسة الدولية؟**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص.65.

- محفوظ رسول، " **السياحة كبديل مستديم للريع النفطي في الجزائر**"، في الملتقى الدولي الأول حول السياحة الجزائرية بين متطلبات الواقع والتسيير العقلاني، المنظم من طرف مخبر علم اجتماع المنظمات والمناجمنت، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، 09-10 مارس 2016، ص.5.

- Simon Pirani and KatjaYafimava , **Russian Gas Transit Across Ukraine Post-2019 : pipeline scenarios, gas flow consequences, and regulatory constraints**( University of Oxford : the Oxford Institute for Energy Studies, February 2016).p.18.

- Antonio Marquina," The Southeast–Southwest European Energy Corridor," in Antonio Marquina

(ed.) **Energy Security Visions from Asia and Europe**(Palgrave Macmillan: New York, 2008), p.65.

- طارق رضوان، **حرب الطاقة المقدسة: النفط والغاز والدم**(مصر: هلا للنشر والتوزيع، 2016)، ص. 552.

- Ali Aissaoui, **Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies**( university of oxford: Oxford Institute for Energy Studies, May 2016),p.21.

- نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، **مرجع سابق**،ص.1.

- عاطف معتمد عبد الحميد، **استعادة روسيا مكانة القطب الدولي وأزمة الفترة الانتقالية**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)،ص.77.

- يفغيني بريماكوف، **العالم بدون روسيا قصر النظر السياسي وعواقبه**(تر.عبد الله حسن، دمشق :دار الفكر،2010 )، ص.183.

- **المرجع نفسه**،ص.81.

- Miyeon Oh, **Sino-Russian Strategic Energy Ties: Enduring Partnership or Fragile Bonds?** (Atlantic Council: Global Energy Center, September 2016),p.1-12.